

□ مقالة/ الجزء الثاني

الحجاب الشرعي

تاريخه، حكمه، فلسفته، أدلّته

□ الشيخ منصور إبراهيم الجبيلي

الانتباه: الأبحاث والمقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الآفاق» بالضرورة، بل تعبر عن رأي أصحابها

من أراد إطلاعه من الأولياء من عباده. ونحن باعتبار قصور عقولنا عن إدراك المصلحة الحقيقية والعلّة الواقعيّة للحجاب، لن نتعرض إلى ذكر العلل، ولكن يمكن التأمّل في كلمات أهل البيت عليه السلام والعلماء، واستلال جملة من الحكم التي تبين لنا نحواً من أنحاء فلسفة الحجاب، فنذكرها تباعاً.

الأولى:الاطمئنان التّفسي

وذلك أنّ المرأة إذا لم تكن مسترّبة، فهي عرضة لنظر الغير، وعرضة لهجوم غيرها عليها؛ إذ إنّ غريزة الجنس من أقوى غرائز الإنسان، التي تجعل الإنسان غير المهذب نفسه والمطيع لغرائزه أكثر من الحيوان، فلا يرى ما يردعه عن أن يبيع غريزته، ولو بفعل الحرام والتّعدي على الآخرين، ودونك القصص اليومية التي تنقل في الصحف عمّا يجري في الدول الغربية، فقد تعيش المرأة -في بعض المجتمعات- غير المسترّة في اضطراب نفسيّ وقلق، بينما لو لم توقّر المرأة المقضيّ لذلك وتسترّت فيمكن أن يكون لها ذلك الاطمئنان التّفسي.

الثّانية:استحكام الرّوابط العائليّة

فعندما تكون المرأة وحدها لزوجها، أي لا يراها غير زوجها، فكأنّما الرّوّج لا يرى غيرها وهي لا ترى غيره، فهنا تقوى العلاقة بين الرّّوجين وتقوى الألفة بينهما، بينما إذا لم تكن المرأة متسترّة، فهنا فمن الشّهل أن يراها الآخرون، بل قد يفكّر الآخرون فيها بعد نظرهم لها، وهذا يؤدّي إلى أنّ الآخرين قد يقطعون علاقة الرّّوجين؛ لأجل العقد على زوجته، وكم هي القصص التي فسخت فيها العقود: بسبب نظر الآخرين لغير أزواجهم، وبالتّالي إذا رغب شخص وليس عنده ورع، فيفعل أيّ شيء يمكنه في سبيل العقد على تلك المرأة. ولكن لو كانت المرأة متسترّة محتشمة عفيفة، فهي بذلك لا تخلق الأرضيّة للذّئاب البشريّة.

الثّالثة:قيمة المرأة واحترامها

المرأة المسلمة ينظر إليها الإسلام على أنّها جوهرة، فهي جوهرة كلّما تحصّنت وتسرّرت غلم شأنها وعلت منزلتها، والحجاب يعلي من شأنها، ولا يقيدها كما قد يتوهم، فالمرأة المتسترّة عن الأجانب هي تحمي نفسها عن ضعف النّفوس، فمقام المرأة يعلو ويرتفع كلّما حافظت على حجابها، فيالحجاب تكون أظهر **﴿ذَلِكُمْ أَظْهَرُ﴾** (الأحراب:٥٣)، ولعلّ المراد من الآية أنّ أيّتها المرأة، تكونين طاهرة روحياً بالحجاب والتّسترّ والعفاف.

الرّابعة:ضمان العفاف المجتمعيّ

وذلك أنّ المتسترّة تضمن سلامة الأجواء الاجتماعيّة عن عناصر الإغراء من المرأة للرّجل الأجنبي؛ لأنّ من شأن الإغراء -بحسب سنن الحياة- أن يجذب الرّجل للعلاقة الخاصّة، فهذه الفريضة تقي المجتمع عن منافيات العفاف وأصرار العلائق غير المشروعة، ومن الواضح أنّ المرأة بطبيعتها هي الأكثر تضرّراً من الممارسات اللاأخلاقيّة، ومن المشهود في المجتمعات التي لا تتقيّد بالحجاب أنّ ذلك يؤدّي إلى عدم خلوّه من المفاسد الأخلاقية.

إنّتهى هذا الجزء ويليّه الجزء الثالث والأخير في العدد المقبل
المصدر: مجلة رسالة القلم

اللمس أو العكس اقتصر على ما اضطرّ إليه، وبمقداره لا يزيد.
يجوز للمس والنّظر من الرّجل للصبية غير البالغة -ما عدا عورتها- مع عدم التلذّد الشّهويّ والزّبية، نعم الأحوط الأولى الاقتصار على المواضع التي لم تجر العادة بسترها بالملابس المتعارفة، دون مثل الصّدر والبطن والفخذ والأليين، كما أنّ الأحوط الأولى عدم تقبيلها، وعدم وضعها في الحجر إذا بلغت ستّ سنين.

يجوز النّظر واللمس من المرأة للصبّي غير البالغ، -ما عدا عورته كما عرف ممّا مرّ- مع عدم التلذّد الشّهويّ والزّبية، ولا يجب عليها التّسترّ عنه، ما لم يبلغ مبلغاً يمكن أن يترتّب على نظره إليها إثارة الشّهوة، وإلّا وجب التّسترّ عنه على الأحوط لزوماً. الصّبّي والصبية غير المميّزين خارجان عن أحكام التّسترّ، وكذا النّظر واللمس من غير تلذّد شهويّ وربّية.

المجنون غير المميّز خارج عن أحكام التّسترّ. التّساء المبتذلات -الآلّي لا ينتهين إذا تُهين عن التّكشّف- بشرط عدم التلذّد الشّهويّ ولا الزّبية، ولا فرق في ذلك بين نساء الكفار وغيرهنّ، كما لا فرق فيه بين الوجه والكفّين، وبين سائر ما جرت عاداتهنّ على عدم ستره من بقيّة أعضاء البدن.

رابعاً: ما هي حدود الحجاب؟

يجب على المرأة أن تستر شعرها وما عدا الوجه والكفّين من بدنّها عن غير الرّوّج والمحارم، وأمّا الوجه والكفّان فيجوز إبداءُهما إلّا مع خوف الوقوع في الحرام، أو كونه بداعي إيقاع الرّجل في النّظر المحرّم، فيحرم الإبداء حينئذ حتّى بالنّسبة إلى المحارم. هذا في غير المرأة المسنّة التي لا ترجو التّكاّح، وأمّا هي فيجوز لها إبداء شعرها وذراعها ونحوهما، ممّا يستره الخمار

والجلباب عادة، ولكن من دون أن تتبرّج بزينة.

النّقطة الرّابعة: ما هي فلسفة الحجاب للمرأة؟

وقبل بيان فلسفة الحجاب والحكمة منه نذكر أموراً:
أوّلاً: لا بدّ أن يكون واضحاً أنّنا مخلوقون ولسنا بخالقين أنفسنا، فخالقنا الذي هو واجب الوجود يعلم ما هو الصّالح لنا وما هو غير الصّالح لنا؛ إذ هو موجدنا من العدم، فأنعم علينا بأن خلقنا ورزقنا، فهو أعلم بحالنا. فإذا اتّضح ذلك نقول بأنّ الخالق حكيم؛ إذ لا يفعل شيئاً عبثاً وبلا غاية؛ لأنّ العبث يصدر من الجاهل غير العالم، والخالق هو العالم الذي ليس في ساحته جهلٌ، فإذا كنّا ننزّه الإنسان العاقل عن فعل العبث، فكيف بخالق هذا الإنسان العاقل؟! فإذا الخالق لا يفعل شيئاً إلّا عن حكمة، بل لا يشيّر شيئاً إلّا لمصلحة، وإذا كانت المصلحة شديدة بحيث لا يمكن تفويتها،

وبسبب عدم الإتيان بها خسارة كبيرة أو مفسدة، فيحينئذ يشيّر الوجوب على الإنسان المكلف؛ حتّى منه لهذا الإنسان وشفقة عليه، ولا يضرّه معصية من عصاه. وإذا كان فعل شيء فيه مفسدة عظيمة على الإنسان، فهنا يشيّر الخالق الحرمة. وأمّا الاستحباب فلمصلحة ولكن لا تصل إلى العقاب عند المخالفة بالترك. والكراهة فلمفسدة ولكن لا تصل إلى استحقاق العقاب عند المخالفة بالفعل. فكلّ الأحكام الشرعيّة هي خاضعة للمصالح والمفاسد، ولا يعلم المصالح والمفاسد وعلل الأحكام إلّا الله سبحانه، أو



ناهيك عن عدم اطمئنان براءة دَمّة تقليده، ولذا سنأتي برأي أحد الفقهاء المعاصرين الذي يعتبر مرجع الطائفة في زمانه.

١- يجوز لكل من الرّوّج والرّوجة، النّظر إلى جسد الآخر ظاهره وباطنه حتّى العورة، وكذا المس كلّ منهما بكلّ عضو منه كلّ عضو من الآخر، مع التلذّد وبدونه.
يجوز للرّجل أن ينظر إلى جسد محارمه -ما عدا العورة- من دون تلذّد شهويّ ولا ريبة، وكذا يجوز لهنّ النّظر إلى ما عدا العورة من جسده بلا تلذّد شهويّ ولا ريبة.

والمراد بالمحارم من يحرم عليه نكاحهنّ أبداً، من جهة النسب أو الرضاع أو المصاهرة دون غيرها كالزّناء واللواط واللعان.

والمحارم:

وهم الذين تجمعهم القرابة التّسبيّة، فيجوز لكلّ منهما النّظر إلى زينة الآخر، ويحرم الرّوّاج فيما بينهما، وتدل آية المحارم على حرمة الرّوّاج، من الأقارب التّسبيّ والتّسبيّي والرضاعيّ.

والنسب: هو القرابة الرّحميّة التي تنشأ من الولادة، فيحرم -بالاستناد على هذه الآية- بالنّسب الرّوّاج من سبعة أصناف من التّساء، على سبعة أصناف من الرّجال، وأصناف التّساء: الأم وإن علت، فتشمل الجدّة لأب ولأمّ، وتشمل جدّة الأمّ والأب. البنت وإن نزلت، فتشمل الحفيدة لابن أو بنت، وإن نزلت. الأخت لأب أو لأمّ أو لهما. بنت الأخت وإن نزلت. بنت الأخ وإن نزلت. العمّة وإن علت، فتشمل عمّة الأب والأمّ، وعمّة الجدّ والجدّة، وهكذا. الخالة وإن علت، فتشمل خالة الأب والأمّ، وخالة الجدّ والجدّة، وهكذا.

لا يجوز للرّجل-الأجنبي- أن ينظر إلى ما عدا الوجه والكفّين، من جسد المرأة الأجنبية وشعرها، سواء أكان يتلذّد شهويّ أو مع الزّبية أم لا، وكذا إلى الوجه والكفّين منها، إذا كان النّظر يتلذّد شهويّ أو مع الزّبية، وأمّا بدونهما فيجوز النّظر، وإن كان الأحوط استحباباً تركه أيضاً.

الاستثناءات:

صورة الاضطرار، كما إذا توقّف استنقاذ الأجنبية، من الغرق أو الحرق أو نحوهما على النّظر، أو اللمس المحرّم فيجوز حينئذ، ولكن إذا اقتضى الاضطرار النّظر، دون

عشرة سنة ميلاديّة، وستة أشهر وخمسة عشر يوماً تقريباً.

الثّاني: ظهور علائم الرّجوليّة فيه، وهي خروج المني.
الثّالث: نبات الشعر الخشن على عاتقه، وهي بين البطن والعورة.

الرّابع: نبات الشعر الخشن، في الخدّ وفي الشّارب(عند السيد السيستاني).
ولا عبرة بنبات الشعر في الصّدر وتحت الإبط وغلظة الصوت.

وأما في المرأة: فهو بإكمالها الثّاسعة من عمرها، ودخولها في سنّ العاشرة، ويكون الحساب بالسنين القمرية، وهو يعادل ثمان سنين ميلاديّة، وثمانية أشهر وعشرين يوماً تقريباً. ولاعبرة بحيضها قبل ذلك.

٢- العقل: وهو ضدّ الجنون، ويراد به وعي الإنسان وإدراكه، والتّمييز بين الصّار والتّافع، وكون الإنسان مدركاً لما يجري حوله، وأن تكون أفعاله وأقواله نابعة عن إرادته، ممّا يؤهّله إلى تحمّل المسؤوليّة الشرعيّة.
٣. القدرة: وهي القوّة التي تجعل المكلف قادراً على أداء التّكليف الشرعيّ، وذلك لقول الله تعالى: **﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا..﴾** (البقرة:٢٨٦).

إذن، فالمكلف هو الإنسان الذي تكون فيه أهليّة امتثال الأحكام الشرعيّة وتحمّل مسؤولياتها، وهو الإنسان العاقل البالغ القادر.

والمرأة التي تدخل السّنة العاشرة القمرية، وهي قادرة وعاقلة، يجب عليها الحجاب؛ باعتبار أنّها صارت حينئذ مكلفة، فتجب عليها باقي التّكاليف من صلاة وصيام وحجّ وغيرها.

ثالثاً: (ما هي الأصناف التي يجب على المرأة التّسترّ عنها؟) وما هي الأصناف التي لا يجب عليها التّسترّ عنها؟

الجواب: وهنا في الجواب لا بدّ من الرّجوع إلى كلام الفقهاء؛ لكي ننظر ما هو رأي الشّارع المقدّس؛ إذ إنّ الفقهاء هم حجّة علينا بتعيين من الأئمّة، فهم يفتيرون كلام المعصوم، ونعني بالفقهاء هم كبار الفقهاء الذين لا يشكّ في فقاہتهم، لا لفقیه الشّاذ عن باقي الفقهاء أو من يدّعي الفقاہة؛ إذ لا يحصل الاطمئنان بمطابقة أو قرب قوله من قول المعصوم،

« النّقطة الثّالثة: الحكم الشرعيّ للحجاب

أولاً: ما هو حكم الحجاب شرعاً؟

الجواب:الحجاب فريضة شرعية ذكرت في القرآن الكريم: **﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَصْوَرنَهُنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الإِرْبةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْظُفْلَ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يُسْرِنَ بَارْزُلِهِنَّ لِبُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾** (النور:٣١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (الأحراب:٥٩).

وهو من بديهيّات المسلمين؛ حيث كانت نساء النبي صلى الله عليه وآله وسائر النّساء المؤمنات يواظبن على هذه الفريضة، كما هو واضح لمن أطلع على سيرة المسلمين منذ العصر الأوّل، بل هي من الفرائض المشتركة بين الأديان الإلهيّة، حتّى أنّ المجتمعات المسيحيّة كانت تراعي ذلك على العموم الى عصر قريب، ولا تزال صور (مريم) عليها السلام عندهم متضمنة لحجابها.

وحثّى عند أبناء العاقّة فإنّه من الواجبات، ويستدلّون عليه بالكتابات والسّنة وسيرة المتشرّعة.

ثانياً: متى يجب الحجاب أو فقل: في أيّ سنّ يجب الحجاب على المرأة؟

الجواب: عندما تصبح المرأة مكلفة، أي تدخل سنّ التّكليف.

ولمزيد بيان نقول: المكلف بالأحكام الشرعيّة في الفقه الإسلامي، هو الإنسان الذي توجّه إليه الخطاب من قبل الله تعالى، بوجوب امتثال أحكام الشّريعة الإلزاميّة، إرشاداً بعد حكم العقل بوجوب إطاعة المولى لسنّيده، والمكلف من توقّرت فيه شروط التّكليف والتي هي:

١. البلوغ: ويتحقّق البلوغ في الصّبّي بأحد أمور أربعة:

الأوّل: بإكمالها السّنة الخامسة عشرة هلالية من عمره، ودخوله في السّادسة عشرة، وهو يعادل أربع

آثاره

كما عودنا بلغته السهلة، وبلاغته الجزيلة، في كل مؤلفاته القيّمة، طرح اليوم سماحة السيد هادي المدرسي، كتاباً جديداً تحت عنوان "الشريفة فاطمة بنت الحسن الصديقة بنت الصديقين . فضائلها . آلامها. مدفنها".

الانطلاقة الأولى للسيد هادي المدرسي نحو تأليف هذا الكتاب بدأت بزيارة السيد إلى المرقد الطاهر للعلوية فاطمة بنت الحسن (السيدة شريفة)، وأكد سماحة السيد حينئذ عندما وجه اليه سؤال حول مدى صحة انتساب هذا القبر لبنت من بنات الإمام الحسن عليه السلام، فقال سماحته: لا أشكّ بأن الصديقة الطاهرة فاطمة بنت الحسن هي صاحبة هذا القبر، فحينما جاؤوا بالأسرى من الكوفة ثم اخذوهم الى الموصل، ثم الى بعلبك والى حلب، وبعدها الى دمشق، وهي أطول الطريق وصولا إليها، عندما مرّ موكب السبايا من هذا المكان (مكان قبر العلوية شريفة) توفيت هذه المرأة المؤمنة الصابرة المجاهدة، التي تحملت كلما تحمله أهل البيت، وغسلها الإمام السجاد عليه السلام، لان الصديقة لا يغسلها إلا صديق ووضعوا علامةً على قبرها باسم (شريفة)، فلم يثبت عندنا تاريخها أنّ للإمام الحسن عليه السلام، بنتا باسم شريفة لان الشريفة هي الصديقة وقد ظهرت على ايدي هذه الطاهرة معاجز كثيرة".

إذن فنحن بين يدي كتاب يتحدث حول شخصية عظيمة من أهل بيت النبوة، وهذه الشخصية لم يكتب عنها إلا القليل النادر، يقول

